مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jss

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

بدائل العقوبات السالبة للحرية – التجربة الكندية أنموذجا

Alternatives to Custodial Sentences –

يحيى تركي الخزرج

قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

Yahya Torkey Alkhazraj

Department of Sociology and Social Work, Faculty of Arts and Humanities, King Abdul-Aziz, Jeddah, Saudi Arabia

تاريخ التقديم:04/01/2026 تاريخ ارسال التعديلات:10/01/2026 تاريخ القبول:03/02/2026

Received:04/01/2026 **Revised:**10/01/2026 **Accepted:**03/02/2026

الملخص

يعد نظام العدالة الجنائية الكندي من أكثر الأنظمة تقدما في العالم الغربي من حيث تعدد بدائل العقوبات وتنوعها للكبار والأحداث. إضافة إلى تبنيه رؤية إصلاحية وتأهيلية للجناة؛ تتحاشى في كثير من الجرائم البسيطة والمتوسطة اللجوء إلى عقوبة السجن، والتركيز بدلا من ذلك على البدائل المجتمعية. وهي بذلك ترمي إلى إبعاد المتهمين الذين ليس لديهم سجل إجرامي ولا يمثلون خطرا على أمن وسلامة المجتمع من الولوج إلى تجربة السجن التي قد يخرجون منها أكثر خبرة وتمرسا في الممارسات والمخالفات القانونية؛ وتقليل الآثار النفسية والاجتماعية والمهنية التي تترتب على العقوبات السالبة للحرية. وسعت هذه الورقة إلى استعراض أهم جوانب التجربة الكندية في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية بالتركيز على أنواع العقوبات البديلة للكبار والاحداث، والتي تعتمد على تأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي للمتهمين داخل مجتمعاتهم المحلية بدلا من المؤسسات الإصلاحية. كما تستعرض الورقة التجربة الكندية في مجال العدالة التصالحية التي يقبل فيها الجناة تُحمل كامل المسؤولية عن الفعل الإجرامي الذي اقترفوه، ويضطلعون بمسؤولية المصالحة وتحقيق طلبات الضحية في التعويض أو الاعتذار .ويتيح الفرصة للضحايا بالتعبير للجناة عن مشاعرهم تجاه القضية، والآثار المالية والحسية والنفسية التي ربما تضرروا منها. كما يتيح هذا النموذج التصالحي لأعضاء وقيادات المجتمع المحلي بالمساهمة في علميات الوساطة وردم الصدع بين الجاني والضحية وأسرهم، والمشاركة مع الجهات القضائية في صياغة وإصدار الأحكام المناسبة من خلال دوائر إصدار الأحكام التصالحية.

الكلمات المفتاحية: العقوبات السالبة للحرية، العقوبات البديلة، محاكم الأحداث، العدالة التصالحية

Abstract:

The Canadian criminal justice system is considered one of the most advanced in the Western world in terms of the variety and diversity of alternatives to sentencing for both adults and juveniles. Additionally, it adopts a reformative and rehabilitative vision for offenders, avoiding the use of imprisonment for many minor and moderate crimes, and focusing instead on community-based alternatives. This approach aims to keep defend-ants who do not have a criminal record and pose no threat to the security and safety of society away from the prison experience—from which they might emerge more experienced and skilled in legal violations and crimi-nal practices—and to reduce the psychological, social, and professional consequences resulting from custodial sentences. This paper seeks to review the most important aspects of the Canadian experience in the field of alternatives to custodial sentences by focusing on the types of alternative penalties for adults and juveniles, which rely on the rehabilitation and social reintegration of defendants within their local communities rather than in reformatory institutions. The paper also presents the Canadian experience in the field of restorative justice, where offenders accept full responsibility for the criminal act they committed, undertake the responsibility of reconciliation, and fulfill the victim's requests for compensation or apology. This provides victims with the opportunity to express their feelings toward the case to the offenders, as well as the financial, emotional, and psychological impacts they may have suffered. Furthermore, this restorative model allows community members and local leaders to participate in mediation processes, bridging the gap between the offender, the victim, and their families, and collaborating with judicial authorities in formulating and issuing appropriate sentences through restorative jus-tice circles

Keywords: Custodial Sentences, Alternative Sentences, Juvenile Courts, Restorative Justice.

معلومات المراسل: يحيى تركي الخزرج

البريد الالكتروني الرسمي: yalkhazraj@kau.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ss27923703

1658-8169 / © 2026 by the Authors.

Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Soc. Sci.***

المقدمة

اتجهت فلسفة العدالة الجنائية في العديد من دول العالم خلال العقود الماضية إلى التركيز على برامج تأهيل الجناة والخارجين على القانون أثناء فترة قضاء أحكام السجن الصادرة بحقهم، والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع بعد انتهاء فترة العقوبة. إلا أنه بات في حكم المؤكد أن العقوبات السالبة للحرية على المدى القصير والمتعلقة بالمخالفات البسيطة والتي لا تهدد أمن وسلامة أفراد المجتمع، لم تعد تمثل الخيار الأمثل والأكثر كفاءة وفعالية في ردع وإصلاح مرتكبي الأفعال الإجرامية. بل أن عقوبة السجن ذاتها قد تكون سببا مباشرا في العود إلى الجريمة بعد انقضاء فترة العقوبة بسبب الاحتكاك مع أعداد كبيرة من أصحاب السوابق ومحترفي المخالفات الجنائية. إضافة إلى ما يترتب على مثل تلك العقوبات من أضرار على أسر الجناة والإخلال برعاية مصالحهم خلال فترة احتجاز المعيل لهم. فضلا عما تخلفه عقوبات الاحتجاز من ارتفاع أعداد المسجونين بنسب عالية قد تتجاوز القدرة الاستيعابية للمؤسسات العقابية، مما يؤدي إلى العديد من التداعيات الأمنية والصحية على مجتمع السجناء، وارتفاع التكاليف الاقتصادية لتشغيل وإدارة السجون.

وبالرغم من ذلك فإن واقع الحال يشير إلى ارتفاع الاستخدام العام للسجن حيث يوجد حاليا أكثر من تسعة ملايين سجين في جميع أنحاء العالم، في حين لا توجد أدلة واضحة على أن استخدامها المتزايد قد أدى إلى تحسين أمن وسلامة المجتمعات (Walmsley,2005).

وقد عانت كندا خلال أواخر القرن الماضي —كغيرها من معظم الدول الغربية – من نمو هائل في عدد نزلاء السجون، حيث وصلت نسبة الزيادة السنوية للسجناء إلى 10% ، وبشكل فاق القدرة الاستيعابية للمؤسسات العقابية إلى حد كبير؛ الأمر الذي دفع الجهات القائمة على نظام العدالة الجنائية بالقيام بإجراءات حثيثة للبحث عن بدائل للعقوبات السالبة للحرية إلى أقصى حد ممكن، بما لا يتعارض مع أمن وسلامة المواطنين (Zubrycki, 2003). وبدأ تركيز مفهوم العقوبة في كندا ينصب على مبدأ العدالة التصالحية Restorative justice، وإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي بدلا من اللجوء إلى العقاب والعزلة داخل السجون. وقد أثمرت تلك الجهود – بجانب جهود مكافحة الجريمة – إلى تخفيض أعداد النزلاء بشكل ملحوظ، وفي عام 2002 بدأت نسب الزيادة في أعداد الموقوفين بالانخفاض تدريجيا (Canada, 2007).

إشكالية الدراسة

يعود وجود السجون في حياة البشر إلى العصور القديمة، حيث كانت تستخدم في المقام الأول لاحتجاز المدانين، والمتهمين بارتكاب جرائم ومازالوا رهن المحاكمة، والمحكومين الذين ينتظرون النطق بأحكامهم، والتي كانت عادة الإعدام أو النفي إلى خارج البلاد، وغالبا كان يُحكم بالسجن في الجرائم البسيطة فقط؛ وفي أواخر القرن الثامن عشر، ازداد استخدام السجون من قبل المحاكم كمكان للعقاب، حتى أصبحت في نهاية المطاف الوسيلة الرئيسية لمعاقبة المجرمين الخطرين، ثم انتشر استخدام السجن لاحقًا في جميع أنحاء العالم، عن طريق الإمبراطوريات الاستعمارية التي جلبت هذه الممارسة إلى بلدان لم يكن لديها مفهوم محلي للسجون (Encyclopedia Britannica, (n.d).

ظهر السجن الحديث في القرن التاسع عشر كبديل إنساني للعقاب البدني والإعدام (Foucault, 1977)، وباتت السجون، التي أصبحت تعرف باسم مؤسسات الإصلاح، في العصر الحديث جزءا لا يتجزأ من نظام العدالة الجنائية إلى جانب الشرطة والمحاكم، ورغم اختلاف السجون والأحكام من بلد لآخر، إلا أنها جميعا تعمل بنفس الطريقة، أي معاقبة المجرمين ومنع المزيد من الضرر للمجتمع حيث يرسل المجرمون عادة إلى السجن عند فرض عقوبة قانونية عليهم كملاذ أخير للتعامل مع الخارجين على القانون، (Griffiths, 2007, p. 3).

وقد تزايد عدد نزلاء السجون في جميع أنحاء العالم، مما يلقي عبئا ماليا وسياسيا كبيرا على الحكومات ويلحق ضررا بالغا بالتماسك والأمن الاجتماعي للمجتمعات. وتشير التقديرات أنه في عام 2019، تم احتجاز أكثر من 11 مليون شخص، من بينهم 410 آلاف طفل، في سجون حول العالم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 25% منذ عام 2000 في إجمالي عدد المحتجزين، بينما مثل عدد السجينات في العالم أقلية صغيرة من نزلاء السجون في معظم البلدان، فقد ازداد عددهن بنسبة 50% خلال الفترة نفسها، ليصل إلى أكثر من 714 ألف امرأة (United Nations, 2010).

وبسبب اكتظاظ السجون المتزايد أصبح السجناء في العديد من المؤسسات العقابية في العالم لا يحصلون حتى على الحد الأدنى من متطلبات المساحة المكانية اللازمة حيث يعيش عدد كبير منهم في أماكن إقامة مكتظة وضيقة، وأحيانا يكون مستوى الاكتظاظ حادا لدرجة تجبر السجناء على النوم بالتناوب، أو مشاركة الأسرة، أو ربط أنفسهم بقضبان النوافذ ليتمكنوا من النوم واقفين؛ ومن المفارقات، أن مستوى الاكتظاظ غالبا ما يكون أسوأ بكثير في مرافق الاحتجاز قبل المحاكمة في معظم دول العالم، وتكون ظروف السجن أسوأ بكثير، على الرغم من أنه يفترض أن يكون المحتجزون قبل المحاكمة أبرياء حتى تثبت إدانتهم أمام محكمة قانونية، وأنه ينبغي منحهم امتيازات خاصة تعكس وضعهم كغير مدانين، وفقًا للقانون الدولي (United Nations Office on Drugs and Crime, 2013)

ويعد نقص المساحة الكافية أحد المشكلات العديدة التي تعاني منها السجون نتيجة الاكتظاظ. فعلى سبيل المثال، يؤثر الاكتظاظ على جودة التغذية، والصرف الصحي، وأنشطة السجناء، والخدمات الصحية، ورعاية الفئات الضعيفة. كما يؤثر على الصحة البدنية والنفسية لجميع السجناء، ويؤدي إلى توترات وعنف بينهم، ويفاقم المشكلات الصحية البدنية والنفسية، ويزيد من خطر انتقال الأمراض المعدية، ويشكّل تحديات إدارية هائلة (Ibid) .كما يؤكد (Bennett, et.al. 2014) بارتباط أي مدة من

عقوبة السجن بارتفاع معدلات اعتلال الصحة، مثل الأمراض المعدية، والأمراض المزمنة، والاضطرابات العقلية، وتعاطي المخدرات. كما يرتبط السجن بزيادة خطر إيذاء النفس، والانتحار، وانعدام الأمن، والعنف النفسي، والصدمات العاطفية (Johns, 2018) .

وقد بذلت محاولات عديدة لإصلاح السجون وجعلها أكثر إنسانية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك العقوبات المجتمعية التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي كحل مقترح لارتفاع معدلات الاحتجاز، واكتظاظ السجون، والأحكام الجائرة (Cohen, 1985) .

وقد انطلقت هذه الإصلاحات من نوايا حسنة سعت إلى توفير ظروف إنسانية، مع التركيز على ما يلي: (1) إعادة التأهيل بدلاً من العقاب؛ (2) السعي نحو احترافية النظام العقابي؛ (3) لامركزية السجن وزيادة الاعتماد على المراقبة القضائية وغيرها من بدائل السجن؛ (4) إشراك المجتمع في القضايا والجرائم المجتمعية؛ (5) زيادة الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، حيث اعتبرت بدائل السجون والبرامج التأهيلية ذات نتائج أفضل وأقل تكلفة، ومن ثم حدث انفجار في استخدام العقوبات المجتمعية (مثل الإفراج المشروط، والمراقبة، ومراكز إعادة التأهيل، وما إلى ذلك.(Morris, 2026, p. 2)

وبالرغم من محاولات إصلاح المؤسسات العقابية فقد أثيرت العديد من الإشكاليات حول السجون مؤخرا، وناقش علماء الجريمة وعلماء الاجتماع وغيرهم من الباحثين نجاحات وإخفاقات السجون، إذ يرى كثيرون أن السجون لا تعيد تأهيل المجرمين، بل تزيدهم سوءا، بينما يرى آخرون أنها فعالة للغاية، وأنها عنصر أساسي في نظام العدالة الجنائية والمجتمع، وتسهم في حماية المجتمع وإعادة تأهيل وتقويم سلوكيات مرتكبي الجرائم (Wooldredge, & Smith, 2018 (كما يشير (Griffiths, 2007, p. 64) أنه خلال العقود القليلة الماضية، كانت السجون موضوعا مثيرا للجدل، حيث أظهرت الدراسات الحديثة استياء عاما من نظام السجون، حيث دار نقاش واسع حول مدى فعالية السجون في تحويل المجرمين إلى مواطنين ملتزمين بالقانون .

ويرى (Cid, 2009) أنه عندما تستخدم التدابير والعقوبات غير الاحتجازية كبديل للسجن، فإنها تسهم بشكل مباشر في خفض عدد نزلاء السجون، ومن المزايا الأخرى لاستخدام البدائل أنها تساعد في الحد من العودة إلى الإجرام، وبالتالي تساعد في خفض المودعين في السجون على المدى الطويل. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن معدلات العودة إلى الإجرام تكون أقل عموما في حالات المحكوم عليهم بعقوبات غير احتجازية، مقارنة باللذين حكم عليهم بالسجن، وعلاوة على ذلك قد تؤدي العودة إلى الجريمة إلى زيادة احتمالية السجن في حالة ارتكاب جريمة ثانية أو ثالثة في بعض البلدان، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من السجن والإفراج، لذا يستحسن عند تقييم أثر البدائل على خفض عدد نزلاء السجون مراعاة معدلات العودة إلى الإجرام بين المجرمين الذين يقضون أحكاما بالسجن وأولئك الذين يخضعون لعقوبات مجتمعية 2009). ,Bartels)

كما تناولت العديد من الدراسات تأثير السجن على العودة إلى الإجرام مقارنة بالعقوبات البديلة أو غير السالبة للحرية. فعلى سبيل المثال، أجرى (Cid, 2009) دراسة تتبعية لمدة ثماني سنوات للتعرف على آثار الأحكام السالبة للحرية مقابل الأحكام غير السالبة للحرية على العودة إلى الإجرام، وتم رصد ومقارنة معدلات العودة إلى الإجرام بين عينة من السجناء السابقين وعينة أخرى لمتهمين صدرت عليهم أحكاما قضائية مع وقف التنفيذ من قبل المحاكم الجنائية في برشلونة. وخلصت الدراسة إلى أن المجرمين الذين صدرت بحقهم أحكام مع وقف التنفيذ كانوا أقل عرضة لخطر العودة إلى الجريمة من أولئك الذين صدرت بحقهم أحكاما بالسجن. كما يؤكد (Nagin, 2009)في مقالته عن السجون والعود للجريمة، والتي تحظى باقتباسات أكاديمية واسعة، على أن العقوبات الاحتجازية غالباً ما يكون لها تأثير ضئيل على الحد من العود إلى الجريمة، ويمكن أن تكون تلك المؤسسات العقابية محفزة للجريمة بالمقارنة مع العقوبات المجتمعية .

وتجدر الإشارة بأن بعض الأبحاث والنظريات المتعلقة بالعقاب تعتقد بأن العقوبات السالبة للحرية وخاصة مع ازدياد عدد أيام سجن الشخص يؤدي إلى انخفاض احتمالية عودته إلى ارتكاب الجريمة، إلا أنه وعلى النقيض من هذه الآراء، تشير البيانات المتمخضة عن دراسات مكثفة وشاملة إلى وجود شبه إجماع عالمي على أن السجن إما أن يكون له تأثير معدوم في الحد من العود للجريمة أو أنه يسهم في تحفيز السلوك الإجرامي(McCuish, et.al., 2025) .

وعلى الرغم من وجاهة تبني سياسات إيجاد بدائل للعقوبات السالبة للحرية في الأوساط الأكاديمية ودوائر صنع القرار داخل منظومات الأمن والسلامة المجتمعية، إلا أن العقوبات المجتمعية البديلة للسجون لم تصبح هي الأساس في التعامل مع المتهمين والخارجين على القانون في كثير من البلدان وخاصة في دول العالم النامي. فقد تزايد استخدام العقوبات غير الاحتجازية، إلا أن تطبيقها لا يزال غير متساوٍ في كل أرجاء العالم، مما يسهم في اكتظاظ السجون في بعض المناطق دون غيرها (Penal Reform International & Thailand Institute of Justice, 2025, p. 11).

وقد أوضح دليل Routledge حول الإصلاح المجتمعي العالمي، الذي نشر عام 2024 ، أن السجن يستخدم أكثر من الخيارات غير الاحتجازية في دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأجزاء من آسيا، على عكس الواقع في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا حيث يفوق عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبات مجتمعية عدد من يقضون أحكام السجن (Durnescu,et al., 2024) وفي أوروبا، ظل عدد الأشخاص الخاضعين لإجراءات أو عقوبات غير احتجازية مستقرا في السنوات الأخيرة، وتظهر أحدث البيانات أن عدد الأشخاص الخاضعين للمراقبة القضائية في 23 من أصل 30 دولة يفوق عدد الأشخاص الموجودين في السجن (Aebi, et al., 2023, p. 34) .

أما في دول العالم النامي فيعد قلة استخدام الخيارات البديلة للعقوبات غير الاحتجازية أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات الحبس الاحتياطي وأحكام السجن، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، تشير البيانات المتاحة إلى انخفاض استخدام البدائل غير الاحتجازية، حيث كان حوالي ربع الأشخاص الخاضعين لعقوبة جنائية يخضعون لبديل غير احتجازي في دولتي بيرو وتشيلي، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 4% في الأرجنتين (Durnescu, et al., 2024) .

وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات (United Nations Office on Drugs and Crime, (n.d) بأنه بالرغم من الإقرار بأن السجن وحده غير كاف لتحقيق أهداف العقوبات الجنائية، ووجود توجيهات مفصلة من القانون الدولي ذي الصلة، وكذلك المعايير التي تنص على أن السجن يجب أن يكون الملاذ الأخير، إلا أن العديد من الدول تعتمد بشكل كبير على السجن كخيار افتراضي، أو كرد فعل وحيد على الجريمة؛ وبالمثل، تقوم العديد من الدول باحتجاز الجناة والمتهمين بارتكاب جرائم بشكل مخالف لتوجهات المؤسسات الحقوقية الدولية التي توصي بألا يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة كقاعدة عامة، وأن يستخدم الحبس الاحتياطي كوسيلة أخيرة في الإجراءات الجنائية، مع استمرار هذه الدول باحتجاز المتهمين لفترات طويلة غير مقبولة، بغض النظر عما إذا كانوا يشكلون تهديدا للمجتمع أم لا.

وبخصوص نظام العدالة الجنائية والسياسات العقابية في كندا، فقد كانت كندا من بين أبرز الدول المتقدمة التي سعت بشكل حثيث لتخفيف الضغط على المؤسسات العقابية والحد من اكتظاظ السجون من خلال تبني مجموعة واسعة من البرامج والسياسات المبتكرة التي تدعم إيجاد حلول وبدائل غير سالبة للحرية في التعامل مع المتهمين والجناة بدلا من الزج بهم في السجون. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل سجن البالغين في كندا عام 2011 نحو 140 فرد لكل 100,000 نسمة، في حين بلغ معدل السجن في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 حوالي 1,000 لكل 100,000 نسمة (Liptak, 2008). وفي عام 2023، انخفض معدل السجن في كندا إلى 88 سجين لكل 100,000 نسمة، ويعد هذا المعدل للسجن أقل من متوسط معدلات السجن في الدول الأوروبية، وأقل بكثير من معدل الاحتجاز في الولايات المتحدة الأمريكية، علما بأن معدل السجن خلال السنوات العشر الماضية (من 2014 إلى 2023) قد انخفض بنسبة 25.4%(Public Safety Canada 2023).

وبناء على ما تقدم تقوم الدراسة الحالية باستعراض التجربة الكندية الرائدة في مجال تطبيق بدائل متعددة للعقوبات السالبة للحرية في التعامل مع المتهمين والموقوفين، والتي تركز على الحد من العقوبات الاحتجازية واستبدالها بمجال أوسع من العقوبات التي تراعي محاولات إصلاح وإعادة تأهيل المخالفين للقانون بعيدا عن بيئة السجن التي تكون في كثير من الأحيان سببا لمزيد من الانحراف السلوكي والإجرامي.

أهمية الدراسة

تنطوي دراسة التجارب العالمية في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية على جوانب بالغة الأهمية على المستويات القانونية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية للدول التي تسعى إلى تطوير نظم عدالتها الجنائية وتبني مفاهيم الإصلاح وإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي للمتهمين بدلا من عقوبة الاحتجاز والسجن التي لا تراعي في كثير من الأحيان الجوانب الإصلاحية والتأهيلية.

وتبرز أهمية الدراسة الحالية **من الناحية العلمية** في كونها تسهم في لفت الانتباه في الأدبيات العربية للتجارب العالمية المرموقة في مجال العقوبات البديلة لعقوبة السجن وإبراز الجوانب الإيجابية التي تشكلت لدى الدول المتقدمة جراء تطوير سياساتها الجنائية ومنها؛ الحد من الاكتظاظ داخل السجون بما يمثله من أعباء اقتصادية واجتماعية على المجتمع، وتطوير العدالة الإصلاحية التي تساعد على تخفيض احتمالات العود للجريمة والتقليل من الآثار النفسية والسلوكيات السلبية للمتهمين بالمقارنة مع العقوبات التقليدية، إضافة إلى أن التجارب الدولية الناجحة في هذا السياق تؤكد على أن العدالة الجنائية المثالية لم تعد تقاس بصرامة العقوبات بل بقدرتها على انتتاج وبناء نظام عدالة جنائية أكثر إنسانية وفاعلية ويوازن بين حماية المجتمع وتحقيق الردع وإصلاح الفرد.

أما من الناحية العملية فإن الدراسة الحالية إذ تنقل بعض التجارب الدولية المميزة في إيجاد بدائل للعقوبات السالبة للحرية فإنها تأمل أن يجد فيها المعنيين بالعدالة الجنائية في الوطن العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص مجالا لتبني بعض الممارسات العالمية في مجال بدائل السجون مع مراعات تكييف النماذج الناجحة وتطويرها بما يتلاءم مع الخصوصيات الثقافية والدينية والقيم الاجتماعية المحلية ويستفيد في ذات الوقت من الخبرات والتجارب العالمية الرائدة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استعراض أهم جوانب التجربة الكندية في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية مع التركيز على أنواع العقوبات البديلة للكبار والأحداث، والتي تعتمد على تأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي للمتهمين داخل مجتمعاتهم المحلية بدلا من المؤسسات الإصلاحية. كما تهدف الدراسة إلى التعريف بالتجربة الكندية في مجال العدالة التصالحية التي يقبل فيها الجناة تُحمل كامل المسؤولية عن الفعل الإجرامي الذي اقترفوه، ويضطلعون بمسؤولية المصالحة وتحقيق طلبات الضحية في التعويض أو الاعتذار.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة تعبيرا كميا وكيفيا، والذي يتجاوز حدود وصف الظاهرة إلى تحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تساعد في تحسين الواقع وتطويره (سيكاران، 1998، 144). ويركز المنهج

الوصفي كذلك على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كيفيا من خلال وصف الظاهرة وإظهار خصائصها، أو تفسيرها كميا فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (المشوخي، 2002، 45).

وتمت الاستعانة بتقنيات البحث المكتبي Desk research أو ما يعرف كذلك بالبيانات الثانوية Secondary Data Technique ، للحصول على بيانات تفصيلية حول تجربة مؤسسات العدالة الجنائية الكندية في إيجاد بدائل متعددة للسجون والمؤسسات العقابية، وذلك من خلال الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية والخاصة المعنية بهذا الشأن وفي مقدمتها إحصاءات كندا والسجون وكذلك بالاعتماد على الدراسات والبحوث التي تصدرها الجامعات والمراكز البحثية في كندا وغيرها من المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية. كما تم تحليل المواقع الرسمية الإلكترونية الخاصة بوزارة العدل والإصلاح الكندية فيما يخص المعلومات الخاصة بسمات وخصائص برامج العقوبات والعقوبات البديلة وآليات تنفيذها. لتحقيق أهداف، والإجابة عن تساؤلات الدراسة الراهنة.

حيث توفر بيانات المصادر الثانوية – كما هو ظاهر من التسمية – معلومات غير مباشرة أو منقولة، بما في ذلك الأبحاث والبيانات التي سبق تنفيذها وجمعها، ويمكن أن تكون تصاميم الأبحاث الثانوية كمية أو نوعية أو مزيجا من كلا الاستراتيجيتين البحثيتين، كما هو الحال بالنسبة للأبحاث الأولية (Manu, and Akotia , 2021, p. 4).

ويذكر (Denscombe, 2021, p. 268) أن المصادر الثانوية تكون معدة مسبقا ويعكس شكلها ومحتواها حقيقة أنها أُنتجت من قبل شخص أو أشخاص غير الباحث، ولم تنتج خصيصا لغرض مشروع البحث الحالي، ومع ذلك تظل هذه البيانات ذات قيمة علمية لما تحتويه من معلومات مرتبطة بموضوع الدراسة صلة بالبحث من حيث المعلومات التي تتضمنها، وتتمثل مهمة الباحث في استخلاص تلك المعلومات وإعادة توظيفها والاستفادة منها بما يخدم أهداف بحثه وسياق مشروعه البحثي الخاص. وتتمثل المصادر الثانوية في الكتب والمقالات العلمية والأوراق البحثية والقواميس والموسوعات المتخصصة والمواد المشابهة التي كتبها أو أنتجها مؤلفون آخرون، والتي تساعد الباحث على تكوين خلفية معرفية جيدة عن الموضوع المراد دراسته، كما تستخدم هذه المصادر للتعرف على نتائج الخبراء وتحليلاتهم وتفسيراتهم ووجهات نظرهم المختلفة للقضية محل الدراسة، ولتقرير ما إذا كان الباحث سيستفيد من هذه المصادر بشكل فعال في دراسته (Cottrell, 2022, p.123).

وقد تم الاعتماد في هذا البحث بشكل أساسي على منشورات وتقارير الجهات الكندية الحكومية والخاصة المعنية بالعدالة الجنائية على النحو التالي:

– تقارير وأوراق بحثية دورية تصدر بشكل دوي عن وزارة العدل الكندية Department of Justice Canada. وتركز هذه المصادر والتقارير على مناقشة العقوبات البديلة مثل المراقبة الإلكترونية، الخدمة المجتمعية، والغرامات والمراقبة المجتمعية، ودورها في إيجاد بدائل للعقوبات السالبة للحرية (justice.gc.ca).

تقارير وزارة السلامة العامة الكندية Public Safety Canada، وهي جهة حكومية فدرالية مسؤولة عن حماية المجتمع الكندي وتعزيز الأمن العام من خلال وضع السياسات، والتنسيق بين المؤسسات الأمنية والإصلاحية، والإشراف على برامج الوقاية وإعادة الإدماج (publicsafety.gc.ca). وتشمل مهامها الرئيسة ما يلي:

– تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعقوبات الجنائية، وإصلاح السجون، وبدائل عقوبة السجن، وبرامج إعادة الإدماج المجتمعي وتقليل العود للجريمة.

– الإشراف المؤسسي على المؤسسات والهيئات الفدرالية المعنية بالعدالة الجنائية والسلامة والأمن المجتمعي؛ مثل هيئة الإصلاحيات الكندية، هيئة الإفراج المشروط، الشرطة الملكية الكندية (RCMP)، ووكالة خدمات الحدود.

– دعم برامج الوقاية من الجريمة، ومواجهة الجريمة المنظمة والتطرف، وتعزيز سلامة المجتمعات المحلية.

– دعم برامج العدالة التصالحية وتطوير بدائل للعقوبات السالبة للحرية.

– الإحصاءات والمسوحات الوطنية التي تصدرها وكالة الإحصاءات الكندية Statistics Canada

مجلس الإفراج المشروط الكندي Parole Board of Canada، وهو هيئة حكومية مستقلة في كندا تختص بما يلي:

– اتخاذ قرارات الإفراج المشروط عن السجناء الفيدراليين.

– تحديد شروط الإفراج ومتابعة الالتزام بها.

– النظر في تعليق أو إلغاء الإفراج إذا أخل المفرج عنه بالشروط.

– المساهمة في حماية المجتمع مع دعم إعادة إدماج الجناة بشكل آمن.

– المساهمة في حماية المجتمع مع دعم إعادة إدماج الجناة بشكل آمن.

– ويعتمد المجلس في قراراته على تقييم مستوى الخطورة، وسلوك السجين، وخطط إعادة الاندماج، مع مراعاة حقوق الضحايا.

هيئة الإصلاحيات الكندية Correctional Service Canada، وهي جهة حكومية فدرالية تابعة لوزارة السلامة العامة الكندية ومسؤولة عن إدارة وتنفيذ العقوبات السالبة للحرية في كندا على المستوى الفدرالي، ومن أبرز مهامها ما يلي:

– إدارة السجون الفدرالية للمحكوم عليهم بعقوبات سنتين فأكثر.

– تنفيذ برامج إعادة التأهيل والإصلاح داخل السجون.

– الإشراف على برامج الإفراج المشروط وتقديم البرامج التي تعين على إعادة تأهيل الجناة واندماجهم كمواطنين ملتزمين بالقانون.

– تطوير وتنفيذ بدائل لعقوبة السجن مع التركيز على برامج العقوبات المجتمعية وإعادة الإدماج.

– إعداد تقارير رسمية وإحصاءات عن أوضاع النزلاء، معدلات العود للجريمة، فعالية البرامج الإصلاحية، وتطوير سياسات الإصلاح الجنائي في كندا (www.canada.ca/en/correctional-service)

مرافق الشفاء الإصلاحية للسكان الأصليين Indigenous Healing Lodges: وهي مرافق إصلاحية بديلة للسجون تركز على إعادة التأهيل النفسي و الاجتماعي والثقافي للسجناء، خصوصا من السكان الأصليين، من خلال البرامج التعليمية، والتدريب المهني، والدعم الروحي، والعلاج النفسي، وأنشطة تعزيز المهارات الحياتية لتسهيل عملية إعادة الإدماج المجتمعي (www.canada.ca/en/correctional-(service/programs.

الإطار الفدرالي لتقليل العود للجريمة Federal Framework to Reduce Recidivism: وهو إطار عمل حكومي فدرالي كندي تشرف عليه وزارة السلامة العامة الكندية، ويهدف إلى ما يلي:

- توجيه السياسات والبرامج الوطنية نحو تقليل العودة للجريمة بين الأفراد المدانين بعد الإفراج عنهم .ويعمل هذا الإطار كهيئة تنسيقية بين مختلف الوكالات الفدرالية المعنية بالعدالة الجنائية، لضمان دمج البرامج الإصلاحية والتعليمية والمجتمعية، وتطبيق البدائل العقابية، وتحقيق أهداف العدالة التصالحية بشكل منهجي ومتسق على المستوى الوطني.
- مبادرة وسياسية حكومية فدرالية كندية تهدف إلى الحد من عودة الأفراد المدانين للجريمة بعد الإفراج عنهم، من خلال تطوير برامج إصلاحية ومجتمعية متكاملة.
- يضع الإطار استراتيجيات للتدخل مع المدانين قبل وأثناء وبعد الإفراج عنهم، بهدف تقليل احتمال ارتكابهم للجرائم مرة أخرى.
- تعزيز برامج إعادة الإدماج من خلال تطوير ودعم برامج تعليمية ومهنية وصحية واجتماعية للمدانين، لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع بشكل مسؤول.
- تشجيع العقوبات المجتمعية والعدالة التصالحية كبدائل للسجن، مثل الخدمة المجتمعية والمراقبة الإلكترونية والبرامج التأهيلية، خاصة للمجموعات الأكثر عرضة للسجن (مثل السكان الأصليين والفئات الضعيفة).
- التنسيق بين الجهات الفدرالية، مثل هيئة الإصلاحيات الكندية ومجلس الإفراج المشروط، لضمان توحيد البرامج والإجراءات وتحقيق أهداف الإطار.
- إصدار تقارير دورية لتقييم فعالية البرامج والسياسات، وقياس مؤشرات العود للجريمة، وتحسين الإجراءات استنادا إلى النتائج. ((www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/2022

وفيما يلي نستعرض أهم العقوبات البديلة للسجون في كندا.

أولا: العقوبات البديلة

يوجد عدد من البدائل للسجن في كندا، ومن أشهرها:

الغرامات والتعويضات المالية

تمثل الغرامات المالية أحد أكثر الخيارات التي تلجأ إليها المحاكم الكندية كعقوبات للكثير من القضايا والمخالفات البسيطة، حيث يتم تغريم 45٪ من المجرمين البالغين المدانين في قضايا ثانوية بدلا من العقوبات القانونية ((Canadian Centre for Justice Statistics, May 1997.

ومن ناحية أخرى، تلجأ المحاكم كذلك إلى فرض تعويضات مالية للضحايا بعد صدور حكم بإثبات التهمة ضد الجاني، وقد تكون أحكاما قائمة بذاتها أو بجانب أحكام قضائية أخرى، أو كأحد شروط الإفراج المشروط بالمراقبة القضائية.

المراقبة القضائية Probation

تمثل المراقبة القضائية في نظام العدالة الجنائية الكندي أحد أهم صور بدائل العقوبات للقضايا والمخالفات البسيطة والمتوسطة. وتطبق هذه العقوبة على الحالات التي لا يحدد فيها القانون الجنائي الحد الأدنى من عقوبة السجن، ويكون حدها الأعلى أقل من سنتين، وألا يمثل الجاني أي خطر متوقع على السلامة العامة. ولا تتجاوز مدة المراقبة عن 3 سنوات لكبار السن أو سنتين بحد أعلى للأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 إلى 17سنة.

ويتم تنفيذ فترة المراقبة القضائية في المجتمع المحلي مع الالتزام بالشروط العامة المقررة في نظام العدالة الجنائية، والمتمثلة في جملة من الشروط الإلزامية مع كل أمر مراقبة، كما يلي: أ) الحفاظ على الأمن؛ ب) الالتزام بحسن السلوك؛ ج) المثول أمام المحكمة عند الطلب؛ د) إخطار المحكمة أو مسؤول المراقبة القضائية بأي تغيير في الاسم أو العنوان أو مكان العمل.

ويمكن للمحكمة أيضا اختيار عدد آخر من الشروط التي جب مراعاتها أثناء المراقبة وفقا للحالة الجنائية المرتكبة والسمات الشخصية للجاني؛ والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- التواصل بشكل منتظم مع مسؤول المراقبة القضائية داخل المجتمع المحلي.
- التوقف عن تعاطي الكحول والمخدرات.
- عدم امتلاك أو حمل السلاح.
- الالتزام بدعم ورعاية المعالين.
- المشاركة بالعمل في خدمة المجتمع بحد أعلى يصل إلى 240 ساعة عمل.
- الالتحاق بالبرامج العلاجية أو الإرشادية.
- إعادة / أو التعويض عن أي متعلقات خاصة بالضحية.
- عدم التواصل مع المتهمين الآخرين في القضية؛ وعدم التواصل أو التعرض للضحية.
- المشاركة في برنامج المصالحة مع الضحية.
- المراقبة الإلكترونية.
- البحث عن عمل أو الحفاظ على العمل الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن أوامر العلاج وأوامر الخدمة المجتمعية هي أكثر الشروط الاختيارية المفروضة (Roberts, and LaPrairie, (2000. ومن لا يمتثل لبعض أو كل الشروط المتعلقة بالمراقبة القضائية يتم إيداعه في مؤسسة إصلاحية لقضاء ما تبقى من الحكم القضائي الأساسي.

الإفراج المشروط Parole

دخلت عقوبة الإفراج المشروط في القانون الجنائي الكندي عام 1996؛ بعد أن شعرت الجهات القانونية المعنية بمراجعة قانون العقوبات وجود عدد من المشاكل في عملية إصدار الأحكام، بما في ذلك الإفراط في استخدام السجن كعقوبة، وكان الهدف من إقرار أحكام الإفراج المشروط هو تخفيض عدد الأحكام القاضية بالسجن بطريقة آمنة ومنظمة (Roberts, and LaPrairie, 2000). ويتم منح قرارات الإفراج المشروط من قبل المجلس الكندي للإفراج المشروط Parole Board of Canada ، إضافة إلى تمتع رؤساء أو مأموري المؤسسات الإصلاحية بصلاحيات محدودة لإصدار قرارات الإفراج المشروط المؤقتة أو قصيرة الأجل.

ويسمح الإفراج المشروط للجناة بالعودة التدريجية والمنظمة إلى المجتمع، تحت إشراف الجهات الرقابية من منطلق أنهم يأتون من المجتمع وسيعودون جميعهم تقريبا إليه في فترة لاحقة، لذا فإن أفضل حماية عامة طويلة الأمد للمجتمع هي إطلاق سراحهم تدريجيا تحت الإشراف والمتابعة.

وهناك صور متعددة للإفراج المشروط في كندا ومن أهما، ما يلي:

أ. عقوبة السجن المتقطعة Intermittent imprisonment

إذا كان الحكم بالسجن 90 يوما أو أقل، يكون للقاضي الخيار بجعله جملة واحدة أو متقطعاً بما يتناسب مع ظروف الجاني الوظيفية أو التعليمية (إن كان مازال على مقاعد الدراسة)، حيث يواصل حياته الاعتيادية خلال أيام الأسبوع ويقضي الإجازات العامة وإجازة نهاية الأسبوع في السجن. علما بأن الجاني يكون تحت المراقبة القضائية خلال فترات تواجده خارج السجن.

ب. الغياب المؤقت Temporary absence

يتاح لبعض نزلاء المؤسسات العقابية الحصول على قرارات إطلاق سراح مشروط خلال فترة تنفيذ العقوبة ولفترات محدودة لأحد الأسباب التالية: أسباب طبية – أسباب إدارية – الاتصال العائلي – خدمة المجتمع – أسباب تعاطفية (العطف والرحمة) لحالات كبار السن والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة – برامج ودورات التنمية الشخصية (المرتبطة بإعادة التأهيل).

ويتم منح هذا النوع من الإفراج المشروط بناء على عدد من المعطيات المتمثلة في مدة الحكم ودرجة تصنيف الأمان للجاني، حيث لا يمنح هذا الإجراء للجناة المصنفين ضمن درجة أمان متدنية ويمثلون خطرا على السلامة العامة. ويكون نزلاء المؤسسات العقابية مؤهلين لهذا النوع من الإفراج بعد مضي ستة أشهر من الحكم، أو سدس المدة الإجمالية للعقوبة.

ج. الإفراج خلال فترات النهار Day Parole

يمثل الإفراج النهاري أحد وسائل إعداد الجناة للعودة التدريجية للاندماج في الحياة العامة بالمجتمع قبل موعد إطلاق السراح النهائي. ويصدر هذا النوع من الأحكام للجناة الذين قضوا فترة معينة في السجن واستطاعوا أن يجدوا فرصة وظيفية خارج السجن، ويتمتعون بدرجة أمان عالية. ويستطيع الجاني الخروج من السجن صباحا ويمارس حياته الاعتيادية خلال النهار ثم يعود لقضاء الليل داخل المؤسسة الإصلاحية.

د. الإفراج المشروط الكامل Full parole

يمنح الإفراج المشروط الكامل بعد انقضاء ثلث مدة الحكم أو بعد سبع سنوات من بدء الحكم أيهما أقرب. وتقوم الإصلاحيات الكندية بعمليات تحضير مكثفة للنزلاء قبل إطلاق سراحهم بشكل نهائي، من ضمنها عمل تقييم لمخاطر عودة النزيل للجريمة، ومساعدته في وضع خطة إصلاحية Correctional Plan قابلة للتطبيق لإعادة الاندماج في المجتمع. والخطة الإصلاحية هي وثيقة تحدد استراتيجية إدارة المخاطر لكل مجرم، وتتضمن عادة بعض القيود على الحركة والممارسات أو التصرفات، وكذلك الالتزامات بالمشاركة في الأنشطة والبرامج البناءة والبحث عن عمل مناسب.

ويجب على النزيل قبل النظر في إطلاق سراحه أن يوافق على تنفيذ الخطة الإصلاحية، مع تقديم تصور عن كيفية ممارسة حياته المستقبلية خارج السجن، ويشمل ذلك معلومات حول المكان الذي يرغب الانتقال إليه بعد الخروج، وخططه في التوظيف أو إكمال التعليم، وشبكة الدعم الاجتماعي المتوفرة لديه، بالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية التي ينوي مزاولتها.

هـ. المراقبة الإلكترونية

تتطلب المراقبة الإلكترونية أن يرتدي الجناة أجهزة مراقبة تمكن الجهات الأمنية أو القضائية من المتابعة الدقيقة لتحركاتهم على مدار الساعة ومعرفة مدى التزامهم بتنفيذ جملة الشروط التي تم بناء عليها منحهم الإفراج المشروط. وهذه الشروط تكون في الغالب عبارة عن قيود مكانية لتحركات المفرج عنهم شرطيا توجب عليهم البقاء والحكة ضمن منطقة جغرافية محددة سلفا، أو الابتعاد عن مناطق معينة يجب تجنب الوصول إليها طوال فترة حكم الإفراج المشروط، كالمناطق التي تكثر فيها المخدرات والمخالفات القانونية. وقد صممت برامج المراقبة الإلكترونية لتكون أحد البدائل الحقيقية للسجن، أي أنه في حالة عدم وجود هذا الخيار، كان الجاني سيسجن لفترة معينة. والاستخدام الأكثر شيوعا لهذه البرامج في كندا يتم بعد فترة معينة من السجن كمتطلب للإفراج المشروط.

ولا تحل إجراءات المراقبة الإلكترونية محل الإشراف التقليدي على الجناة في المجتمع، ولكنها تعتبر إضافة قيمة إلى الأدوات العديدة التي يستخدمها موظفو المراقبة القضائية عند متابعة المفرج عنهم في المجتمع المحلي. وتقتصر المشاركة في برامج المراقبة الإلكترونية في كندا، بشكل عام، على المخالفين الذين أدينوا بجرائم غير خطيرة ويتوفر لديهم مكان إقامة محدد. وتمثل جرائم الاعتداء على الممتلكات والجرائم المرتبطة بالمخدرات أكثر المخالفات التي يطبق عليها البرنامج.

ومن الأهداف الأساسية لبرنامج المراقبة الإلكترونية إعادة الإدماج الاجتماعي والتأهيل لمرتكبي الأفعال الإجرامية، والمحافظة على السلامة العامة من خلال الحد من احتمال ارتكاب جرائم جديدة أثناء وربما بعد انتهاء مدة التطبيق(John Howard Society of Alberta,2006) .

ويمكن تطبيق البرنامج خلال المراحل الثلاث لنظام العدالة الجنائية الكندي؛ مرحلة ما قبل المحاكمة، أو عند النطق بالحكم، أو بعد فترة من الحبس. ويختلف تطبيق البرنامج مع اختلاف الفعل الإجرامي؛ فمع المجرمين منخفضي الخطورة، على سبيل المثال، يستخدم هذا الإجراء إما بنفسه أو بالاشتراك مع أشكال أخرى من المراقبة والمتابعة القضائية كالتواصل الشخصي مع مشرفي المراقبة القضائية داخل المجتمع المحلي بشكل محدود، في حين يستخدم هذا التطبيق مع مرتكبي المخالفات المتوسطة وعالية الخطورة كجزء من برنامج إشرافي متعدد المجالات والذي يتضمن اتصال مباشر وبشكل موسع مع موظفي المراقبة القضائية.

ومن أهم المزايا البارزة المرتبطة ببرامج المراقبة الإلكترونية – بجانب قدرتها في مساعدة موظفي المراقبة القضائية من مراقبة وإدارة سلوك الجناة في المجتمع – هو توفيرها أساسا موضوعيا يعتمد عليه في تحديد مدى التزام الجناة بشروط إطلاق سراحهم. إضافة إلى مساهمتها في تنمية شعور الإحساس بالمسؤولية ومراقبة السلوك لدى الجناة ومن ثم تناقص احتمالية العودة إلى الجريمة. إضافة إلى إمكانية تطبيقها على مجموعات متنوعة من الجناة وعبر مختلف مراحل عملية العدالة الجنائية. كما أن البرنامج يسمح للجناة بقضاء كل أو جزء من عقوبتهم في المجتمع بدلاً من السجن، وهذا يساعد على تخفيض مجتمع السجناء وكذلك الحاجة إلى بناء المزيد من المرافق الإصلاحية. كما يسهم هذا التطبيق في محافظة الجناة على وظائفهم وعلاقاتهم الأسرية والاجتماعية، وتجنب الآثار النفسية السلبية المرتبطة بمجتمع السجون.

وعلى الرغم من هذه المزايا، لا تزال هناك عدة مثالب أو قصور في برامج المراقبة الإلكترونية والمتمثلة في عدم وجود ضمانات بأن الجاني لن يتصرف بشكل غير قانوني خلال فترة المراقبة، أو أن السلطات الأمنية ستكون قادرة على التدخل قبل ارتكاب الأفعال الإجرامية. حيث يمكن لنظام المراقبة الإبلاغ فقط عما يعرفه، وهو المكان الذي يكون/ أو كان فيه الجاني، وليس منع ارتكاب الجريمة. ومن المثالب الموجهة لهذا التطبيق كذلك، إحساس الضحايا بأن البرنامج يتعامل مع الجناة بشكل أقل قسوة وبتساهل أكثر من الأحكام القضائية السالبة للحرية (Black, and Smith, 2003).

محاكم علاج المخدرات Drug treatment courts

بدأت ظاهرة محاكم المخدرات لأول مرة في الظهور في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينات، حيث يوجد الآن حوالي 600 محكمة متخصص قيد التشغيل (James, and Sawka, 2000). أما في كندا فيوجد فيها حاليا محكمتين من هذا النوع، إحداهما في مدينة "تورنتو" والأخرى في مدينة "فانكوفر". وكان الأساس المنطقي لإنشاء هذه المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية هو أن طرق العدالة الجنائية التقليدية للتعامل مع قضايا المخدرات والعقوبات المقررة لها لم تنجح إلى حد كبير.

تعتبر محاكم علاج المخدرات كنموذج للوقاية من إساءة استخدام العقاقير المخدرة يعمل داخل نظام العدالة الجنائية الكندي، ويعتبر كأحد بدائل العقوبات التي يهدف إلى تحويل مرتكبي قضايا المخدرات إلى مراكز علاج الإدمان تحت إشراف قضائي بدلاً من احتجازهم في المؤسسات العقابية. وتشمل قضايا المخدرات التي يمكن توجيه مرتكبيها إلى العلاج: حيازة المخدرات أو استخدامها، التهريب غير التجاري، وجرائم الممتلكات المرتكبة لدعم استخدام المخدرات مثل السرقة.

توجد ثلاثة افتراضات أساسية لوجود محاكم علاج المخدرات: 1) أن معالجة تعاطي المخدرات هي طريقة فعالة للحد من المشاكل المرتبطة بتعاطي المخدرات والسلوك الإجرامي المتعلق بها؛ 2) الإشراف القضائي المكثف والمتكرر هو وسيلة فعالة لتعزيز الالتزام ببرامج العلاج؛ 3) أن توحيد عمليات العلاج والمحاكم في نموذج واحد لتقديم الخدمات المتكاملة هي أكثر فعالية من وجود نظامين يعملان بشكل مستقل.

والغرض الأساسي من محاكم العلاج هو السماح للمتهمين المتحمسين ولديهم دافعية لتجنب السجن وغير ذلك من العقوبات، بالوصول إلى خدمات العلاج بسرعة أكبر بسبب الموارد المخصصة لتلك المحاكم. كما أنها تعمل بشكل جدي على تشجيع المتهمين بالالتزام بالبرنامج العلاجي والاستمرار فيه إلى نهاية المدة المقررة من الجهات العلاجية، وذلك من خلال الإشراف والمراقبة المكثفة والمتكررة من قبل المحكمة.

وتبدأ إجراءات تنفيذ البرنامج العلاجي البديل للعقوبة الجنائية بإقرار المتهم بالتهم الموجهة إليه، والموافقة على الالتزام بقواعد وأنظمة محكمة علاج المخدرات. وتتضمن الشروط الأساسية – بعد الإقرار بالذنب – الالتزام بمتطلبات العلاج، والحضور إلى المحكمة في حال الاستدعاء، والتوقف عن تعاطي المخدرات، وتوفير عينات للبول حال طلبها من الجهات الاشرافية. وقد يتضمن البرنامج العلاجي الإقامة الكاملة أو الداخلية في احدى مؤسسات علاج الإدمان، أو مراجعة العيادات الخارجية. وتقوم تلك المؤسسات العلاجية بدور في عملية المتابعة والإشراف على المتهمين وتقديم تقارير للمحكمة عن مدى التزامهم بالعلاج أو عدمه. وغالبا ما تستمر المشاركة في البرنامج العلاجي لأكثر من عام حتى يتم استيفاء معايير ومتطلبات التخرج، والتي تتضمن الامتناع عن تعاطي المخدرات لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وتحقيق الاستقرار في المجتمع، كالحصول على سكن مستقر والالتحاق بالعمل. وبطبيعة الحال، لا يتمكن كل المشاركين من إكمال البرنامج لارتكابهم تهما أو مخالفات جديدة، أو عدم الالتزام بالعلاج أو الإخلال ببعض شروط المحكمة. وفي هذه الحالة قد تلجأ المحكمة إلى إلغاء برنامج العلاج والحكم على المخالفين بالسجن أو المراقبة القضائية.

أما ما يتعلق بمدى فاعلية محاكم علاج المخدرات في الحد من تعاطي المخدرات ومشكلة السلوك الإجرامي المرتبط بها، فقد أظهرت دراسة (La Prairie, et.al., 2002) التقويمية لمحكمة علاج المخدرات في مدينة "تورنتو" أن خريجي البرنامج كانوا أقل عرضة للعود إلى التعاطي من أولئك الذين تم طردهم منه. وبالرغم من ذلك فقد استفاد أولئك الذين استمروا في البرنامج لبعض الوقت قبل طردهم حيث كانوا أقل عرضة لإعادة إساءة استخدام المخدرات من أولئك الذين تم طردهم بعد وقت قصير من الالتحاق بالبرنامج. وقد خلص الباحثون إلى أن البرنامج له تأثير إيجابي على أولئك الذين يعانون من مشاكل تعاطي المواد المخدرة.

كما أجريت دراسة تقويمية أخرى على محكمة علاج المخدرات في مدينة "فانكوفر" وأظهرت نتائج متوافقة مع دراسة "تورنتو"، حيث أظهرت بيانات الدراسة أن 23% من خريجي البرنامج العلاجي كان لهم قضايا جديدة في غضون ستة أشهر من التخرج مقارنة بما يزيد قليلا عن 50 % من غير المشاركين (Gliksman, et.al. 2004).

وإضافة إلى ما أظهرت الدراستين السابقتين من نتائج مشجعة في تجربة محاكم علاج المخدرات، فقد أكد (Gliksman, et.al. 2004) بأن إجراءات محاكم علاج المخدرات قد تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من المحاكم الجنائية التقليدية، لأنها تقلل من تكاليف إدارة وتشغيل المحاكم، وتخفض أعداد المودعين في السجون.

ثانيا: العقوبات البديلة للأحداث (12 إلى 17 سنة)

يتم تحويل الأحداث الجانحين إلى العقوبات البديلة بطريقتين: أ) محاكم الأحداث؛ ب) تقدير الشرطة.

أ. محاكم الأحداث

تطبق الإصلاحية الكندية كافة أنواع بدائل العقوبة للكبار على الأحداث مع بعض الفوارق الخاصة بهذه الفئة. وتمثل أحكام المراقبة القضائية أكثر الخيارات التي تستخدم في حالات جنح الأحداث في كندا، والتي لا تتجاوز في حدها الأعلى عن سنتين. وتطبق الشروط العامة والخاصة لأحكام المراقبة القضائية للكبار (التي سبق الإشارة إليها آنفا) على الأحداث مضافا إليها الشروط الخاصة التالية:

- الالتزام بإكمال التعليم والمداومة على الحضور إلى المدرسة أو أي مؤسسة تدريبية أخرى، إن كان الحدث مازال على مقاعد الدراسة، أو البحث عن عمل والمحافظة عليه طوال مدة المراقبة القضائية.
- العيش مع الوالدين أو أحدهما أو أي شخص بالغ آخر تعتبره المحكمة مناسبا ولديه الاستعداد على توفير الرعاية للحدث.
- تركز شروط الإفراج المشروط للأحداث على تقديم الخدمات للمجتمع والالتحاق ببرامج الدعم والتأهيل.
- يتم الإشراف على الأحداث المفرج عنهم شرطيا بشكل مكثف ويتوجب عليهم مراجعة أقسام الشرطة أو مكاتب المراقبة القضائية بشكل منتظم (Statistics Canada,2010).
- ويمنح قانون العدالة الجنائية الكندي للأحداث بدائل أخرى متعددة للعقوبات السالبة للحرية، ومن أهمها:
- التوبيخ اللفظي.
- الاعتذار للضحية بشكل شخصي أو مكتوب.
- الإفراج المطلق أو المشروط.
- حضور دورات تدريبية وتأهيلية.
- غرامة لا تزيد عن 1000 دولار.
- تقديم تعويض مالي للضحية أو تقديم خدمات شخصية مقابل الاستيلاء على بعض الممتلكات أو إتلافها أو إصابة الضحية.
- المساهمة في خدمة المجتمع لمدة تصل إلى 240 ساعة.
- الأمر بحظر القيادة أو حيازة الأسلحة النارية.
- الإحالة إلى "مؤتمر الجماعة العائلية Family group conference "، وهو برنامج يشمل الحدث وعائلته والضحية وعائلتها وغيرهم، لمناقشة ووضع طرق المحاسبة لجرائم الأحداث، أو إيجاد تدابير بديلة قد تتضمن خدمة المجتمع أو إصلاح الضرر الواقع على الضحية.

ب. القرار التقديري للشرطة

تقدير الشرطة هو إجراء يستخدمه رجال الأمن للحفاظ على الأحداث المتهمين بقضية ما من الدخول إلى نظام العدالة الجنائية الرسمي. ففي حال ارتكب الحدث مخالفة قانونية بسيطة، وكانت المرة الأولى لتورطه في مثل تلك المخالفة، فقد يقرر رجال الشرطة عدم توجيه تهمة رسمية إليه، ومعالجة القضية خارج إطار المحاكم الرسمية من خلال الاختيار بين واحد أو أكثر من شروط المراقبة القضائية الخاصة بالأحداث المذكورة آنفا، مضافا إليها بعض الإجراءات الخاصة بالشرطة، ومنها على سبيل المثال:

- التحذير اللفظي.
- التحذير بشكل رسمي يسجل في السجلات الأمنية.
- تكليف الحدث بكتابة مقالات أو ملصقات تركز على منع الجريمة.
- مرافقة الشرطة للحدث إلى منزله ومناقشة المشكلة مع والديه.

ثالثا: العدالة التصالحية Restorative Justice

بدأت عملية العدالة التصالحية في كندا لأول مرة في عام 1974 عندما قام اثنان من المراهقين بموجة من التخريب والعبث بالممتلكات في بلدة "الميرا " Elmira بمقاطعة "أونتاريو". واقترح موظف المراقبة القضائية الذي أعد تقرير ما قبل الحكم للقاضي أنه ينبغي على الشباب الاعتذار للضحايا. وافق القاضي على ذلك، وأخذ موظف المراقبة وأحد أفراد المجتمع الشابين للاجتماع مع الضحايا. وأصبحت هذه التجربة أساسا للوساطة بين الضحية والجاني، والتي تستخدم الآن في العديد من دول العالم (Peachey, 1989).

ويمكن تعريف العدالة التصالحية بأنها اتجاه يرمي إلى تحقيق العدالة من خلال تحمل الجاني لكامل المسؤولية عن الفعل الإجرامي الذي ارتكبه، وأن يكون على استعداد لإصلاح الضرر الناجم عن ذلك، وإتاحة الفرصة للضحية والمجتمع المحلي للمشاركة مع الجهات القضائية أو الأمنية لتحديد الطريقة المناسبة لتحقيق مطالبهم والإجراءات التي يمكن أن تردع الجاني من تكرار الفعل في المستقبل. والفرضية الأساسية لنموذج العدالة التصالحية هي أن الجريمة انتهاك للناس والعلاقات وليس مجرد انتهاك للقانون، وبالتالي فإن الاستجابة الأنسب للسلوك الإجرامي هي إصلاح الضرر الناجم عن الفعل غير المشروع؛ وبالتالي ينبغي أن يوفر نظام العدالة الجنائية الفرصة لأولئك الأكثر تأثراً بالجريمة (الضحية والجاني والمجتمع) للاجتماع معاً لمناقشة الحدث ومحاولة الوصول إلى نوع من التفاهم حول ما يمكن فعله لتوفير التعويض المناسب (Zehr, 1990).

كما تتيح العدالة التصالحية الفرصة للضحايا بالتعبير للجناة عن مشاعرهم تجاه القضية، والآثار المالية والحسية والنفسية التي ربما تضرروا منها. كما يتيح هذا النموذج التصالحي لأعضاء وقيادات المجتمع المحلي بالمساهمة في علميات الوساطة وردم الصدع بين الجاني والضحية وأسرهم، والمشاركة مع الجهات القضائية في صياغة وإصدار الأحكام المناسبة من خلال دوائر إصدار الأحكام التصالحية.

هناك ستة مبادئ أساسية تقوم عليها العدالة التصالحية، وهي:

- **إعادة الترميم:** الهدف الأساسي للممارسة التصالحية هو معالجة وإصلاح الضرر الواقع على الضحية.
- **المشاركة التطوعية:** المشاركة في العمليات التصالحية طوعية وبرغبة واختيار من الطرفين.
- **الحيادية:** العمليات التصالحية عادلة وغير متحيزة تجاه المشاركين.
- **السلامة:** تهدف العمليات والممارسات التصالحية إلى ضمان سلامة جميع المشاركين وتهيئة مساحة آمنة للتعبير عن المشاعر والآراء حول الضرر الذي حدث للضحية.
- **سهولة المنال:** تعد العمليات التصالحية غير تمييزية ومتاحة لجميع المتأثرين بالضرر الناتج عن الجريمة.
- **الاحترام:** تحترم العمليات التصالحية كرامة جميع المشاركين والمتضررين من القضية.

ويمكن تحويل المتهمين إلى برنامج العدالة التصالحية خلال أي من المراحل الخمسة لنظام العدالة الجنائية الكندي، من قبل الجهات التالية:

- الشرطة (قبل توجيه التهمة).
- النيابة العامة (بعد توجيه التهمة).
- المحاكم (قبل إصدار الحكم).
- الإصلاحية الكندية (بعد إصدار الحكم).
- مكتب المراقبة القضائية الكندي (الإفراج المشروط قبل انتهاء فترة العقوبة).

وهناك العديد من الطرق التي تعمل بها العمليات التصالحية، ومن أهمها ما يلي:

أ. برنامج الفرص التصالحية Restorative opportunities program

تقوم وحدة العدالة التصالحية التابعة لإدارة الإصلاحية الكندية بتسهيل مهمة الالتقاء والتفاوض بين الضحية والجاني، تحت إدارة وإشراف وسطاء مدربون ومحايدون من خلال إجراءات آمنة وبناءة يمكن بموجبها معالجة الأضرار المرتكبة ضد ممتلكات الضحية أو الأذى الجسدي المباشر. وتقول الإصلاحية الكندية هذه البرامج التصالحية بهدف إعادة إدماج الجناة في المجتمع من خلال إفهامهم للتكاليف البشرية والمادية الناجمة عن جريمتهم، ومعالجة الأضرار على النحو المتفق عليه من قبل الضحية والجاني.

ويمكن أن تكون المواجهة بين الأطراف المعنية وجها لوجه في أحد المؤسسات الإصلاحية أو بطريقة غير مباشرة في حال لم يرغب أحد الأطراف بالمقابلة المباشرة؛ ويكون التواصل في هذه الحالة عبر محام أو وكيل عن الضحية، أو من خلال الاتصالات الهاتفية أو تبادل الرسائل المكتوبة أو المرئية.

وتؤدي هذه العملية إلى مستويات عالية من الارتياح لكل من الضحية والمجرم؛ فبالنسبة للضحايا فقد أفادوا بأنه قد أصبح لديهم شعور أفضل تجاه أمنهم الشخصي وعلى حياتهم، وأن العملية أشعرتهم بأن القضية قد أغلقت وانتهت. وبالنسبة للجناة، فقد أفصحوا بأنهم قد شعروا بنموهم الشخصي، وأبلغوا عن التزام أكبر بمعالجة دوافعهم الإجرامية. كما تركت التجربة آثار إيجابية على الصحة البدنية والنفسية للمشتركين في مثل هذه البرامج بالمقارنة مع الذين لم يفعلوا ذلك (Correctional Service of Canada, 2015).

ب. مؤتمر الجماعة العائلية Family group conference

يستخدم هذا الإجراء مع جرائم الأحداث بشكل خاص، حيث يجتمع الجاني والضحية وعائلتيهما وبعض أعضاء المجتمع المحلي لمناقشة ما حدث أثناء الجريمة، والأذى المترتب عليها، وما يحتاجون إليه، وكيف يمكن معالجة الأمر بموافقة الطرفين.

ج. دوائر إصدار الحكم Sentencing circles

هذا الإجراء يمثل أحد خيارات مشاريع العدالة التصالحية التي تشرف عليها وتنظمها الجهات المسؤولة في الإصلاحية الكندية، والتي تتضمن إشراك المجتمع المحلي والضحية والجاني في عملية إصدار الحكم. حيث يتم تشكيل هيئة للتحكيم من بعض قيادات وشخصيات المجتمع المحلي الذين يستعين بهم القاضي للمساعدة في صياغة أو إصدار الحكم المناسب.

ودائرة الحكم هي بديل معترف به قضائياً كجلسة القضاء المعتادة لإصدار الأحكام. وتختلف جلسة النطق بالحكم الاعتيادية عن جلسة دوائر إصدار الأحكام، فعادة ما تكون الأولى قصيرة المدى؛ والمشاركون المعتادون في مثل هذه الجلسات هم: القاضي، ووكيل النيابة، ومحامي الدفاع، وربما بعض الشهود، والجاني الذي غالبا لا يشارك في مناقشات الجلسة. وفي المقابل،

تتطلب دائرة إصدار الحكم وقتاً طويلاً للتحضير ووقتا أطول بكثير في المداولات من جلسة النطق بالحكم. وبدلاً من التركيز على ذنب الجاني، تركز دائرة إصدار الحكم على الجاني والضحية وعلى أسباب وأثر الجريمة على المجني عليه وعلى المجتمع المحلي، مع التركيز على ما يمكن فعله لمساعدة أطراف القضية. وتشتمل دائرة إصدار الحكم على مجموعة واسعة من المشاركين بما في ذلك الجاني والضحية وعائلاتهم وممثليهم من مجتمعاتهم المحلية.

وتنظر دائرة الحكم بدرجة أقل إلى المخالفة والعقاب بالشكل النمطي في المحاكم الاعتيادية، وكما هو منصوص عليه في القانون الجنائي، وتركز بشكل أكبر على الوصول إلى صيغة تصالحية مقبولة بين الأطراف المعنية. كما تهدف إلى منح الضحية الفرصة لمواجهة الجاني والسعي للحصول على صلح أو تعويض، والعمل على إعادة تأهيل الجاني من خلال استعادة العلاقات الجيدة بين الجاني والمجتمع، وبينه وبين المجني عليه وأسرته (Orchard, 1998).

وقد أجرت إدارة الإصلاحية الكندية في عام 2013 تحليلاً أولياً لأثر برنامج الفرص التصالحية، وأظهرت النتائج أن البرنامج يبشر بالوعد في الحد من الانتكاس والعود إلى الجريمة، فقد تبين أن نسبة قليلة من الجناة الذين التقوا بالضحايا وجها لوجه عبر البرنامج قد عادوا إلى السجن مرة أخرى بعد عام كامل من الإفراج عنهم (Correctional Service of Canada,2015)

ويتضح من النقاش السابق أن العدالة التصالحية توفر منصة جيدة للتواصل بين الجاني والضحية والمجتمع أملا في الوصول إلى تسوية مناسبة لكافة الأطراف. وتتيح الفرصة للضحية بالتعبير عن مشاعرها تجاه الضرر الذي تسبب به الجاني، وطرح ما يدور في خلدها من أسئلة من شأنها أن تساعد في عملية الشفاء وتجاوز الأزمة. وبالنسبة للجاني، فإن العدالة التصالحية تلزمه بتحمل مسؤولية الأذى الذي تسبب فيه، وتوفر له الفرصة للاعتذار للضحية وتبني تصورات إيجابية في حياته تسهل عملية إعادة الاندماج في مجتمعه المحلي. أما بالنسبة للمجتمع المحلي، فمبدأ العدالة التصالحية يوفر طريقة مناسبة لفهم الأسباب الأساسية للجريمة، والمساهمة في معالجة القضية، والمشاركة في تقديم الدعم للضحية والجاني.

وعطفا على هذه المعطيات فقد تم التوسع في برامج العدالة التصالحية لتشمل كافة أنحاء كندا، وخاصة بوجود علامات تدل على أن التجربة قد نضجت، وأن استمرار المشاركة والدعم من المؤسسات المجتمعية، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الدينية، والحكومات المحلية، والجامعات، ووكالات العدالة؛ فإن العدالة التصالحية سوف تستمر في التطور والتوسع في المستقبل. كما تبنت العديد من الدول هذا الاتجاه التصالحي بجانب كندا ومن ضمنها؛ إنجلترا وأستراليا وإسكتلندا ونيوزيلندا والنرويج والولايات المتحدة واليابان والعديد من الدول الأوروبية (Hughes, and Mossman 2001).

واستنادا إلى تحليل نتائج مسح ومراجعة الدراسات المتعلقة بالعدالة التصالحية فقد وجد أن برامج العدالة التصالحية هي طريقة أكثر فاعلية من العدالة الجنائية التقليدية وأكثر نجاحا في تحقيق كل من أهدافها الرئيسية الأربعة؛ زيادة رضا الضحية / أو الجاني، وزيادة التزام الجاني بالتعويض، وتقليل فرص العود للجريمة (Latimer, et.al., 2005).

وبالرغم من ذلك فإن هناك عدد من التحديات التي تواجه هذا البرنامج؛ وتشمل الحاجة إلى التمويل المستمر، وجمع البيانات على المستوى الوطني، وتوسيع نطاق استخدامه ضمن إطار نظام العدالة الجنائية. ويعد الافتقار إلى جمع البيانات الوطنية الشاملة أحد التحديات التي تواجه البرنامج حيث يوجد فارق كبير بين المقاطعات والأقاليم في هذا الصدد. كما يوجد اختلافات في التعريفات الأساسية لمفهوم العدالة التصالحية ونوع المعلومات المجمعة. ونتيجة لذلك، لا يوجد بيانات دقيقة عن عدد برامج العدالة التصالحية في جميع أنحاء البلاد، أو عدد الحالات التي يتم التعامل معها في هذا الإطار. وهذا يجعل من الصعب المطالبة بزيادة التمويل أو تقييم أثر العدالة التصالحية على الضحايا والجناة والمجتمعات. ويضاف إلى ذلك، أن هناك حاجة لمزيد من البحث حول ملاءمة العدالة التصالحية لأنواع مختلفة من الجرائم كالاعتداء الجنسي والعنف الأسري. وهناك قلق أو تخوف من قضية النسبة والتناسب فيما إذا كان الجناة الذين يشاركون في العدالة التصالحية يتلقون أحكاما وجزاءات تتناسب مع خطورة الجريمة المرتكبة، عما إذا كانت تشبه ما كانوا سيحصلون عليه إذا كانت القضية قد ذهبت إلى المحاكم التقليدية (Cormier, 2002).

الخاتمة

أظهرت الدراسة الحالية من خلال استعراض العديد من الدراسات والبحوث في كندا بشكل خاصة والعالم بصفة عامة أن السجن ليس أداة فعالة للردع من ارتكاب المخالفات القانونية. بل ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن هناك سلبيات عديدة لبيئة السجون صحيا واجتماعيا ونفسيا، وغالبا ما يزيد السجن من احتمالية العود للجريمة. وتتضح أضرار العقوبات الاحتجازية على الشباب والأحداث بصفة خاصة حيث يصبح تأثير عقوبات الاحتجاز في حقهم عائقا كبيرا لنموهم النفسي والاجتماعي بشكل سليم، ويمكن أن تؤثر تلك العقوبات على حياتهم المستقبلية سواء من الناحية التعليمية أو المهنية .

وفي المقابل، يمكن أن تُحقق البرامج البديلة الفعالة للسجن نتائج أفضل في مجال حفظ أمن وسلامة المجتمع مقارنة بمخرجات السجون، بتكاليف مالية أقل بكثير، وتبعات اجتماعية أقل للسجين وأسرته ومجتمعه المحلي. ويتضح كذلك أن العقوبات غير السالبة للحرية كالمراقبة القضائية، والخدمة المجتمعية، ومحاكم المخدرات، والإشراف المكثف، أكثر فعالية من السجن في الحدّ من العودة إلى الإجرام، وتمكن الجناة من الانخراط في برامج إعادة التأهيل والاندماج الإيجابي في الحياة الاجتماعية مع إمكانية حفاظهم على وظائفهم وروابطهم الأسرية، مع استمرار تطبيق الجزاءات ومحاسبتهم على أفعالهم. وبالتالي يكون هدف العدالة الجنائية ليس العقاب في حد ذاته، وإنما التركيز

على إعادة التأهيل ومعالجة أسباب السلوك الإجرامي ومن ثم تحويل الجناة إلى مواطنين ملتزمين بأنظمة المجتمع وقوانينه .

وتعتبر المراقبة القضائية والإفراج المشروط من أكثر بدائل السجون شيوعا في كندا، وغيرها من الدول المتقدمة، حيث هذه تتيح هذه الخيارات للجناة والمتهمين بممارسة حياتهم بشكل طبيعي نسبيا خارج نطاق المؤسسات العقابية مع الالتزام بحسن السلوك، وحضور البرامج العلاجية أو الإرشادية المقررة، والمشاركة بالعمل في خدمة المجتمع، وعدم تغيير مقر السكن دون أخذ الإذن مسبقا مع الجهات الرسمية المعنية أو مسؤولي المراقبة القضائية .

كما يتميز نظام العدالة الجنائية الكندي بتنوع صيغ وصور الإفراج المشروط حتى تستوعب أكبر قد ممكن من الجناة باختلاف فئاتهم العمرية ووضعهم الاجتماعي والصحي. وتأتي عقوبة (السجن المتقطع) كنموذج على مراعاة عدم اختلال حياة الموقوفين التعلمية والوظيفية والأسرية خلال فترة أيام العمل الرسمية، وإمكانية قضاء العقوبة المقررة في إجازة نهاية الأسبوع والإجازات الرسمية الأخرى. وتحقق عقوبة (الغياب المؤقت) – لأسباب إنسانية تعاطفية – الفرصة لبعض السجناء من كبار السن أو النساء أو المرضى من التمتع بما يمكن اعتباره إجازة مؤقتة من السجن لبعض الوقت والعودة بعد ذلك لإكمال ما تبقى من العقوبة .

وتمثل (العدالة التصالحية) ركيزة أساسية إضافية ضمن إطار بدائل العقوبات الاحتجازية الكندية التي تهدف إلى تعويض الضرر الناجم عن السلوك الإجرامي على الضحايا أو المجتمع المحلي، مع مطالبة الجناة بتحمل مسؤولية تجاوزهم على الآخرين، وإذعانهم لطلبات التعويض التي يرتئيها المتضررون من أفعالهم الخارجة عن القانون. إضافة إلى إتاحة الفرصة للضحايا للتعبير عن مشاعرهم تجاه القضية وأوجه الضرر التي تعرضوا لها، وإشراكهم في العملية القضائية وتقرير العقوبة المناسبة، وتكون تلك التدابير بمثابة رد الاعتبار وخطوة نحو التعافي وتجاوز الأزمة .

وختاما، تمثل التجربة الكندية نموذجا للعدالة الاجتماعية في الدول المتقدمة التي تبنت العديد من بدائل العقوبات السالبة للحرية لتحقيق جملة من الأهداف العملية؛ كالحد من اكتظاظ السجون وخفض تكاليفها، وتخفيف العبء عن نظام العدالة الجنائية. إضافة إلى السعي إلى تحقيق أهداف تنموية تتمثل في إصلاح وتأهيل الجناة المتورطين في قضايا لا تمثل تهديدا لأمن وسلامة المواطنين والمجتمع، وإعادة إدماجهم في المجتمع أملا في تقويم سلوكهم المنحرف وتقليل فرص عودتهم للجريمة. وفي ذات الوقت يتم التصدي بكل حزم لأصحاب السوابق الجنائية ولمن يصل سلوكهم الإجرامي إلى درجة عالية من الخطورة على الأفراد والأمن العام بإيداعهم في المؤسسات العقابية لتقييد حريتهم وتحييد خطرهم على المجتمع.

التوصيات

- إجراء المزيد من الدراسات للتجارب الدولية البارزة في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية والاستفادة منها في الخروج ببعض النماذج والإجراءات التي تتناسب مع طبيعة وثقافة المجتمع العربي السعودي.
- تطبيق بعض مفاهيم العدالة التصالحية ضمن نظام العقوبات الجنائية في المملكة بالصيغة التي تناسب البيئة المحلية.
- ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في المدن السعودية ممثلة في عمد الأحياء ورؤساء مجالس الأحياء وممثلي المجالس البلدية وغيرهم من الشخصيات البارزة داخل الأحياء السكنية، بالمساهمة في مكافحة الجريمة في المجتمع المحلي من خلال الوساطة بين الجاني والضحية في القضايا التي تقع ضمن دائرة الحي، وإيجاد الحلول لعدم تكرارها مستقبلا.
- الاستفادة من فكرة (الإفراج النهاري) لتمكين بعض الموقوفين في السجون السعودية في القضايا البسيطة من مواصلة أعمالهم ومسؤولياتهم تجاه أسرهم والعودة مساء إلى مكان الاحتجاز.
- العمل على دراسة وتطبيق فكرة (السجن المتقطع) لبعض فئات النساء من الأمهات وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث يتم قضاء العقوبة على فترات بدلا من فترة واحدة، مما يحقق الكثير من الإيجابيات والمنافع للسجين وأسرته.

الدعم المالي: لم يحصل الباحث على أي دعم مالي من أي جهة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية لإجراء هذا البحث.

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

References

Aebi, M. F., Molnar, L., & Cocco, E. (2023). *Key findings of the SPACE reports: Probation and prisons in Europe*. Council of Europe.

Johns, D. (2018). Confronting the disabling effects of imprisonment: Toward prehabilitation. *Social Justice, 45*(1), 27–56.

La Prairie, C., Gliksman, L., Erickson, P. G., Wall, R., & Newton-Taylor, B. (2002). Drug treatment courts (DTCs): A viable option for Canada? *Substance Use & Misuse, 37*(12–13), 1529–1566. https://doi.org/10.1081/JA-120014424

Latimer, J., Dowden, C., & Muise, D. (2005). The effectiveness of restorative justice practices: A meta-analysis. *The Prison Journal, 85*(2), 127–144. https://doi.org/10.1177/0032885505276969

Manu, E., & Akotia, J. (2021). *Introduction to secondary research methods in the built environment*. Routledge.

McCuish, E. C., Bushway, S., Lussier, P., & Gushue, K. (2025). The impact of incarceration on reoffending: A period-to-period analysis of Canadian youth followed into adulthood. *Journal of Criminal Justice, 96*, Article 102335.

Morris, V. (2026). *Moving beyond "better than prison": How 'alternatives to imprisonment' are experienced by criminalized people and staff* (Doctoral dissertation). University of Ottawa.

Nagin, D. S. (2009). Imprisonment and reoffending. *Crime and Justice, 38*, 115–200.

Orchard, B. (1998). *Sentencing circles in Saskatchewan* (Master's thesis). University of Saskatchewan.

Peachey, D. (1989). The Kitchener experiment. In M. Wright & B. Galaway (Eds.), *Mediation and criminal justice: Victims, offenders and community* (pp. xx–xx). Sage Publications.

Penal Reform International & Thailand Institute of Justice. (2025). *Global prison trends 2025*. Penal Reform International & Thailand Institute of Justice.

Penal Reform International. (2018). *Global prison trends 2018*. Penal Reform International.

Prison. (n.d.). In *Encyclopædia Britannica*. Retrieved January 24, 2026, from https://www.britannica.com/topic/prison

Public Safety Canada. (2023). *Corrections and conditional release statistical overview 2023*. Government of Canada.

Public Safety Canada. (n.d.). https://www.publicsafety.gc.ca/index-en.aspx

Roberts, J. V., & La Prairie, C. (2000). *Conditional sentencing in Canada: An overview of research findings*. Department of Justice Canada. https://www.justice.gc.ca/eng/rp-pr/csj-sjc/jsp-sjp/rr00_6/rr00_6.pdf

Sekaran, U. (1998). *Turuq al-bahth fi al-idarah: Madkhal bina al-maharat al-bahthiyyah*. Riyadh, Saudi Arabia: Jamiat al-Imam Muhammad bin Saud al-Islamiyyah.

Statistics Canada. (2010). *Youth court survey*. Canadian Centre for Justice Statistics.

United Nations Office on Drugs and Crime. (2013). *Handbook on strategies to reduce overcrowding in prisons* (Criminal Justice Handbook Series). United Nations.

United Nations Office on Drugs and Crime. (n.d.). *Alternatives to imprisonment*. https://www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/cpcj-alternatives-to-imprisonment.html

United Nations. (2010). *United Nations surveys of crime trends and operations of criminal justice systems series, waves 1–10, 1970–2006* (ICPSR 26462). Inter-university Consortium for Political and Social Research.

Walmsley, R. (2005). *World prison population list* (6th ed.). International Centre for Prison Studies, King's College London.

Al-Mashoukhi, M. S. (2002). *Taqniyat wa manahij al-bahth al-ilmi* (1st ed.). Cairo, Egypt: Dar al-Fikr al-Arabi.

Bartels, L. (2009). The weight of the Sword of Damocles: A reconviction analysis of suspended sentences in Tasmania. *Australian and New Zealand Journal of Criminology, 42*(1), 72–100.

Bennett, C. J., Haggerty, K. D., Lyon, D., & Steeves, V. M. (Eds.). (2014). *Transparent lives: Surveillance in Canada*. AU Press.

Black, M., & Smith, R. G. (2003). *Electronic monitoring and the criminal justice system*. Australian Institute of Criminology.

Canada. (2007). *Corrections and conditional release statistical overview*. Public Safety Canada.

Canadian Centre for Justice Statistics. (1997, May). *Statistical report*. Statistics Canada.

Cid, J. (2009). Is imprisonment criminogenic? A comparative study of recidivism rates between prison and suspended prison sanctions. *European Journal of Criminology, 6*(6), 459–480.

Cohen, S. (1985). *Visions of social control: Crime, punishment, and classification*. Polity Press.

Cormier, R. B. (2002). *Restorative justice: Directions and principles—Developments in Canada*. Public Works and Government Services Canada.

Correctional Service of Canada. (2015). *Restorative opportunities: Victim–offender mediation services*. Government of Canada.

Correctional Service of Canada. (2026). *Healing lodges*. https://www.canada.ca/en/correctional-service/programs/offenders/indigenous-corrections/healing-lodges.html

Cottrell, S. (2022). *Critical thinking skills: Effective analysis, argument and reflection* (3rd ed.). Bloomsbury Academic.

Cullen, F. T., Jonson, C. L., & Nagin, D. S. (2011). Prisons do not reduce recidivism: The high cost of ignoring science. *The Prison Journal, 91*(3_suppl), 48S–65S.

Denscombe, M. (2021). *The good research guide: Research methods for small-scale social research projects* (7th ed.). Open University Press.

Department of Justice Canada. (n.d.). https://www.justice.gc.ca/eng/

Durnescu, I., Byrne, J. M., Mackey, B. J., & Taxman, F. S. (Eds.). (2024). *The Routledge handbook on global community corrections* (1st ed.). Routledge.

Foucault, M. (1977). *Discipline and punish: The birth of the prison* (A. Sheridan, Trans.). Pantheon Books.

Gliksman, L., Newton-Taylor, B., Patra, J., & Rehm, J. (2004). *Toronto drug treatment court evaluation project: Final report*. Centre for Addiction and Mental Health.

Griffiths, C. T. (2007). *Canadian criminal justice: A primer* (3rd ed., pp. 3, 64, 235–331). Nelson Education.

Hughes, P., & Mossman, M. J. (2001). *Re-thinking access to criminal justice in Canada: A critical review of needs and responses*. Department of Justice Canada.

James, D., & Sawka, E. (2000). *Drug treatment courts: Substance abuse intervention within the justice system*. Canadian Centre on Substance Abuse. https://www.ccsa.ca/docs/DrugCourts.htm

John Howard Society of Alberta. (2006). *Electronic (radio frequency) and GPS monitored community-based supervision programs*. http://www.johnhoward.ab.ca/PUB/PDF/monitorupdate.pdf

Walmsley, R. (2011). *World prison population list* (9th ed.). International Centre for Prison Studies.

Wooldredge, J., & Smith, P. (Eds.). (2018). *The Oxford handbook of prisons and imprisonment*. Oxford University Press.

Zehr, H. (1990). *Changing lenses: A new focus for crime and justice*. Herald Press.

Zubrycki, R. M. (2003). Community-based alternatives to incarceration in Canada. *Resource Material Series, 61*, 98–122.